برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ٢١ - ٢٠٠١/٥/٢٤

مذكرات المعلومات

تقرير عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (مع مشاركة برنامج الأغذية العالمي)

انعقد اجتماع مشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة مع مشاركة برنامج الأغذية العالمي في نيويورك يوم ٢٠٠١/١/٢٦، بحضور رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

وبناء على طلب قدم في ذلك الاجتماع هذا هو رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي يقدم **للمجلس** تقريراً عن الاجتماع وعن مشاركة **البرنامج**[١] فيه ويطلب من **المجلس** أن يأخذ علماً به ويحيله إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

(١) أعيد إصداره.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2001/INF/10*

15 May 2001

ORIGINAL: ENGLISH

* أعيد إصدارها لأسباب فنية

الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة/
صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة
(بمشاركة برنامج الأغذية العالمي)

٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠١

كلمة السيد بول نيلسون، المفوض الأوروبي للمساعدة الإنمائية: "الأمم المتحدة: "شريكان نشطان متعددا الأطراف"

ترأس الجزء الأول من الاجتماع المشترك سعادة الدكتور موفسيس أبيليان رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وجلس على المنصة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة، والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد بول نيلسون، المفوض الأوروبي للمساعدة الإنمائية والإنسانية، وقام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم السيد نيلسون.

أكد السيد نيلسون على تقوية الروابط بين الجماعة الأوروبية والأمم المتحدة، وأشار إلى وجود مجال لتحسين وتطوير شراكة أكثر فعالية فيما بينهما. وقال إن من الضروري أن يكون التعاون مع منظومة الأمم المتحدة أكثر منهجية وبرامجية وأقل اعتمادا على المصادفة أو على أساس المشاريع، كما ينبغي تكثيف إشراك المنظمتين بشكل متبادل في الحوار بشأن قضايا السياسة العامة. وينبغي أن يقوم هذا التعاون الأوثق على إدراك القيمة المضافة والقدرات الأساسية لأجهزة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأولويات السياسة الإنمائية للجماعة الأوروبية.

وأشار إلى التغير في السياسة الإنمائية للجماعة الأوروبية خلال السنة السابقة، ووصف العوامل الرئيسية الثلاثة التي ساعدت في تشكيل النهج الجديد للجماعة الأوروبية إزاء سياسة التنمية والتعاون الإنمائي. أول هذه العوامل أن الجماعة الأوروبية ووزراء التنمية في الاتحاد الأوروبي اتفقوا في اجتماعي المجالس الإنمائية في أيار/مايو وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ على سياسة إنمائية أوروبية. وثانيهما أن دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة ودول البلدان الأفريقية والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ السبع والسبعين المشتركة في الشراكة بين مجموعة البلدان الأفريقية وبلدان الكاريبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي قد حققت معلما جديدا في علاقاتها بإنشاء اتفاق كوتونو. وثالثها أن الجماعة الأوروبية قد اتخذت مقررات واسعة المدى بشأن إصلاح وتحسين إدارة المساعدة الخارجية للجماعة بشكل جذري. وأضاف أن القرارات الثلاثة تهدف إلى مساعدة الجماعة على الاستجابة للتحدي المزدوج الذي يتمثل في زيادة كفاءة المساعدة الخارجية ومساعدة البلدان النامية على الاندماج بشكل تقدمي في الاقتصاد العالمي.

وكانت النتيجة أن السياسة الإنمائية الجديدة للجماعة الأوروبية تركز الآن على تخفيف حدة الفقر باعتبارها الهدف العام لسياسات الجماعة وأنشطتها. وفي إطار هذا الهدف العام، سوف تركز الجماعة على ستة مجالات لها فيها ميزة نسبية وهي: التجارة والتنمية؛ والتكامل والتعاون على النطاق الإقليمي؛ والسياسات الاقتصادية الكلية التي ترتبط باستراتيجيات تخفيف الفقر وخاصة دعم القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة؛ والنقل الآمن والمستدام؛ واستراتيجيات الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة؛ وبناء القدرات المؤسسية؛ والحكم الرشيد، وسيادة . وستدمج في جميع هذه الأنشطة بشكل كامل الموضوعات الداخلة في معظم القضايا مثل البعد الجنساني والبيئة وحقوق الإنسان.

وقال إن الجماعة الأوروبية، وهي واحد من أكبر المانحين في مجال المساعدة الإنمائية، تحاول أن تستخدم الأطر والعمليات القائمة بأفضل ما يمكن، ومنها أوراق استراتيجية تخفيف الفقر وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي وضع الأوراق الاستراتيجية القطرية للتخطيط المتعدد السنوات في المستقبل سوف يستند الاتحاد الأوروبي في برامجه على تلك الآليات ما أمكن.

وقال إن الالتزامات التي تم التعهد بها في قمة التنمية الاجتماعية استخدمت كأساس للتوجه السياسي الجديد في الجماعة الأوروبية بشأن التعاون الإنمائي. وقد أدخلت هذه الالتزامات بشكل كامل في اتفاق الشراكة بين مجموعة الدول الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي الموقعة في كوتونو في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. فالاتفاقية تركز على تخفيف الفقر وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. والخطوة الأولى في هذا السبيل هي تعزيز البعد السياسي في العلاقة بين مجموعة الدول الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفساد وأهمية الاتصال والمعلومات. وأضاف أن اتفاقات الشراكة الاقتصادية الإقليمية ستدخل في مجال التجارة الحرة الإقليمية بما يسمح لبلدان المجموعة بالتكامل بشكل تدريجي مع الاقتصاد العالمي، ذلك أن التعاون الإقليمي والتكامل الإقليمي يعتبران حجر الزاوية في الاستجابة الفعالة للعولمة كما، أن التجارة ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا البيئة ومستويات العمل. وقال إن اتفاق كوتونو يمهد السبيل لزيادة الاستثمارات المباشرة الأجنبية، التي يعتزم الاتحاد الأوروبي زياد .ا عن طريق مرفق استثماري جديد للأعمال بقيمة ٢,٢ بليون يورو. وسوف يكون تخصيص الأموال في المرفق على أساس تقييم الاحتياجات الفردية لكل بلد وعلى أساس أداء هذه البلدان.

ووصف السيد نيلسون أيضا إصلاح الخدمات الخارجية للجماعة الأوروبية اعتبارا من عام ٢٠٠١، فقال إن هدف تحسين الكفاءة يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية هي: مكتب جديد للتعاون الأوروبي في مجال المساعدة يقوم بإدارة المساعدة الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ وإنشاء آليات قوية وواضحة تضمن المساواة والتنسيق بين برامج المساعدة التي تقدمها الجماعة الأوروبية؛ ومن خلال إعادة فحص الالتزامات القائمة من أجل تحسين سرعة ونوعية . وقد بدأت المرحلة الأولى من توزيع وتفويض السلطات إلى ٢٣ مندوبا في عام ٢٠٠١ وقطعت حتى الآن شوطا كبيرا في هذا المجال وهي تتضمن أيضا تقديم موارد بشرية ومادية. وسيتم إدماج جميع المندوبين بنهاية عام ٢٠٠٣.

وقال إن من أهداف إدارة المساعدة الخارجية تقوية التعاون مع عدد من المنظمات التي تعمل في المجال الإنساني ومجال التنمية في منظومة الأمم المتحدة؛ وأن التغييرات في المتطلبات القانونية ستتيح المجال لتعاون أكثر مرونة مع الأمم المتحدة كما تسهم في ذلك تغيير ثقافة الشركات في الجماعة الأوروبية فيما يتعلق بالأمم المتحدة. وستعقد عدد من الاجتماعات تتصل بالتخفيف من الفقر في عام ٢٠٠١، بما في ذلك المؤتمر الثالث بشأن أقل البلدان نموا واجتماع التمويل من أجل التنمية.

ومضى قائلا إن سياسة التنمية في الجماعة الأوروبية قد دخلت حقبة جديدة. وبالنظر إلى دور الجماعة باعتبارها شريكا عالميا كبيرا في التعاون الإنمائي فإنها مستعدة لتحمل نصيبها من المسؤولية عن تحسين أحوال المجتمع الدولي. وأضاف قائلا إن الأمر يحتاج إلى مزيد من الحكم العالمي وليس إلى التقليل منه؛ ومن ثم فإن توثيق التعاون بين الجماعة الأوروبية وأسرة الأمم المتحدة سوف يعزز هذا الجهد.

وفي ختام حديثه أعرب السيد نيلسون عن الأسف إزاء القرار الأخير الذي اتخذه أحد كبار المانحين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، خاصة في وقت يحتاج فيه كثير من النساء اللاتي يتعرضن لسوء المعاملة والتهميش إلى دعم الصندوق. وأكد على أهمية العمل الذي يقوم به الصندوق والذي تقوم به المؤسسة الدولية للأبوة المخططة، وهما منظمتان قامتا بإسهام كبير في التخفيف من الفقر وفي المساهمة في إقامة مجتمع عالمي طيب.

تعليقات الوفود

رحبت الوفود بالحقبة الجديدة من التعاون الإنمائي التي أطلقتها الجماعة الأوروبية وذكرت أن الشراكة مع الأمم المتحدة على وجه الخصوص تمثل خطوة إيجابية كبيرة. وقالوا إن التحدي الرئيسي يتمثل في تعميق التنسيق والتعاون والانطلاق على أساسهما. وأشارت إحدى المتكلمات إلى الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة التي تزداد قوة، وازدياد أهمية الأنشطة الإقليمية وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز باعتبارها تطورات إيجابية في هذا السبيل. وقالت إن المطلوب هو نهج واقعي وكلي إزاء التنمية، نهج تترجم فيه الأفكار الجديدة إلى توجيهات واستراتيجيات سياسية. وأضافت أن تعميق التعاون بين الجماعة الأوروبية والأمم المتحدة في الأنشطة الإنمائية إنما هو أولوية مهمة لوفدها، الذي يترأس الآن الاتحاد الأوروبي. وقالت إن الحوار بين المجلس التنفيذي والمفوض الأوروبي في المستقبل سيكون أمرا محمودا.

وأعرب وفد آخر عن الامتنان للمفوض لزيارته إلى اليابان قبل حضوره الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين. وأكد المتحدث على أهمية ضمان الدعم العام للمساعدة الإنمائية الرسمية من خلال المزيد من البرامج الفعالة والكفؤة. وأعرب عن ترحيب وفده بافتتاح مكتب التعاون الأوروبي في مجال المساعدة، وقال إن بلده يشارك السيد نيلسون في كثير من الأهداف التي وصفها، خاصة التعاون مع الأمم المتحدة. وعلى الصعيد القطري فإن السياسة الاستراتيجية لتخفيف الفقر وخطط العمل الشاملة للقطاعات هي من الأدوات الرئيسية، وذكر أن تنسيق المساعدة ينبغي أن يكون عملية تدريجية، من غير فرض لوجهات النظر على البلدان النامية. وقال إن من المهم أن تختار البلدان المتلقية نوع المساعدة الإنمائية الذي يناسبها وفقا لظروف البلد. وفي هذا الصدد يمكن النظر في النهج إزاء البرامج والمشاريع.

ورحبت وفود أخرى بالأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للمساعدة الإنمائية وزيادة التعاون مع الأمم المتحدة. وأعربوا عن الأمل في أن يكون اجتماع التمويل الإنمائي بشيرا بعكس اتجاه التناقص الحالي في الموارد من أجل التنمية. وأشار أحد الوفود إلى الخبرة الناجحة في التعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إزالة الفقر. وأثار متحدث آخر استفسارات عن التنسيق بين أدوات البرمجة على المستوى القطري وعن كيفية التنسيق بين برامج المساعدة التي تقدمها دول الاتحاد الأوروبي مع برنامج المساعدة العام للاتحاد.

وأعربت المديرة التنفيذية لليونيسيف عن تقديرها للقيادة الرشيدة للمفوض الأوروبي نيلسون في تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وقالت إن اليونيسيف ملتزم بالعمل مع الاتحاد الأوروبي في الحوار الجاري الذي يقترحه المفوض الأوروبي. وقالت أيضا إن اليونيسيف يتطلع إلى استعراض العشر سنوات للقمة العالمية بشأن الطفل الذي سيعقد في عام ٢٠٠١.

وشكرت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المفوض الأوروبي على الإعراب عن تأييده لصندوق السكان، وقالت إن ذلك سيساعد الأنشطة التي اقترحتها خاصة في الإطار الإقليمي.

وشكر الأمين التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي المفوض الأوروبي على بيانه وقال إن منظمته تدرك الدور الهام الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي، ومن هذا المنطلق أضافت مقعدا للاتحاد الأوروبي في المجلس التنفيذي بصفة مراقب.

وأعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تأييده للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مؤكدا على أهمية المبادرة الجديدة.

وأجاب السيد نيلسون على تعليقات واستفسارات . فقال إن الجماعة الأوروبية تتطلع إلى تعزيز الحوار مع الأمم المتحدة، وأكد على أهمية التعاون في مجال منع الصراع وفي الأنشطة التي تستهدف سد الفجوة بين الأزمات والتنمية. وأكد على أهمية الكفاءة في التعاون الإنمائي وفي استمرار الدعم العام للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفيما يتعلق بالبرمجة أكد على

الأهمية القصوى لخطط العمل الشاملة للقطاعات باعتبارها سبيلا لتحسين نوعية الأنشطة الإنمائية وإمكانية التنبؤ بها. وقال إن استخدام الورقة الاستراتيجية الخاصة بتخفيف الفقر كإطار للعمل يمكن من التنسيق مع المانحين من خلال إشراك مؤسسات بريتون وودز. وأكد على ضرورة العمل الجماعي في برامج قابلة للتنفيذ يمكن التنبؤ بنتائجها. وردا على أحد الأسئلة المثارة قال السيد نيلسون إن الاتحاد الأوروبي لن يقدم إسهامات في الموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، لأن أعضاء الاتحاد يقومون بذلك بصفة فردية. وأعرب عن الأمل في أن الاجتماع الخاص بتمويل التنمية سيساعد في حشد الدعم الشعبي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

عرض للتقدم المحرز في استخدام أطر مشتركة لمؤشرات التقييم القطري

ترأست السيدة أويا مايا فينسكيس آهو (فنلندا) نائبة رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، الجزء الثاني من الاجتماع المشترك للمجلس التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي، فنقلت إلى الحاضرين تحيات رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي وأبلغت الوفود بأن الاجتماع سينظر في التقدم الذي يجري تحقيقه في وضع مؤشرات التقييم القطري المشترك واستخدامها. وقدمت للاجتماع رئيس الفريق العامل المخصص التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن مؤشرات التقييم القطري المشترك.

وقال رئيس الفريق العامل المخصص إن وضع مؤشرات التقييم القطري المشترك إنما هو مثال للتعاون في منظومة الأمم المتحدة كأحسن ما يكون التعاون. وقال إنه بالإضافة إلى المنظمات الممثلة على المنصة، اشترك في هذا العمل بنشاط كل من شعبة الإحصاء بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وجميع اللجان الإقليمية ووكالات أخرى. وأكد على أن التقييم القطري المشترك هو عملية تركز على قطر معين لاستعراض وتحليل الوضع الإنمائي الوطني، وأن مرونة الخطوط التوجيهية تكفل الاستجابة إلى الحالات والظروف المحلية وأن التقييم القطري المشترك يعزز الشراكاء في التنمية الوطنيين والدوليين. وذكر أن قائمة المؤشرات الواردة في الإطار المذكور في الإرشادات التوجيهية بشأن التقييم القطري المشترك إنما هي توجيهات وليست محدودة أو شاملة وأن الغرض من المؤشرات هو بيان التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية لمؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة والاتفاقيات المعقودة في عقد التسعينات، وأن إطار المؤشرات يساعد أيضا في تحديد الفجوات في البيانات والمجالات التي تحتاج فيها النظم الإحصائية الوطنية إلى دعم.

وقال رئيس الفريق العامل إنه من أجل تقييم التقدم في استخدام إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك وجه الفريق استبيانا إلى البلدان التي أكملت التقييم القطري المشترك منذ وضع الخطوط التوجيهية، وتلقى ردودا من ٣٦ من مجموع ٣٧ بلدا شملها الاستبيان. وقد أسفر المسح عن أن الفرق القطرية للأمم المتحدة التي تعمل مع الحكومات الوطنية تستخدم مؤشرات خاصة بكل بلد، وأن توفر البيانات هو العنصر الرئيسي الذي يحدد أي المؤشرات يمكن استخدامها. وأفاد معظم الفرق القطرية عن وجود علاقات عمل وثيقة مع الحكومات، خاصة مكاتب الإحصاء الوطنية والوزارات، وأن الخبراء الوطنيين يستخدمون على نطاق واسع. وتبين من المسح أن دور مكاتب الإحصاء الوطنية هو دور محوري من حيث اختيار المؤشرات واختبارها. وفي هذا الصدد أفاد معظم الفرق القطرية أنهم يعتمدون أساسا على مصادر البيانات الوطنية وأنهم لا يعتمدون على المصادر الدولية إلا في أوقات الأزمات أو في حالات ما بعد الأزمات.

ويتبين من المسح أيضا أن معظم الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة إما قامت بإنشاء قواعد بيانات لمتابعة المؤتمرات العالمية أو أنها تخطط لذلك؛ إلا أن صيانة قواعد البيانات وتحديثها أمر يعوقه محدودية الموارد ونقص الخبرة. وتستخدم المؤشرات في أطر التقييم القطري المشترك كأساس للتقييم والتحليل على المستوى القطري، من أجل تحديد المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى وضع سياسات وبرامج لها، وأيضا كأدوات لأعمال الدعوة المشتركة والبرمجة المشتركة. وأفادت كثير من

الأفرقة القطرية عن وجود روابط بين التقييم القطري المشترك وأطر السياسة العامة الجارية الأخرى كما ذكر عدد منهم وجود روابط مع الورقة الاستراتيجية لتخفيف الفقر. وذكر معظم الأفرقة القطرية أن لديهم برامج لدعم القدرة الإحصائية أو أنهم يخططون لذلك ضمن إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة.

وأشار رئيس الفريق العامل إلى أن هناك عددا من التحديات في المستقبل، ذلك أن أطر مؤشرات التقييم القطري المشترك تحتاج إلى تطوير للاستجابة إلى الأولويات الجديدة في الخطط الوطنية، وللاستعراضات القطرية ولإعلان الألفية. وقال إن جمع المعلومات عملية مكلفة ولا توجد سوى موارد محدودة لدعم النظم الإحصائية، ولذلك يحتاج الأمر إلى استمرار المساعدة المالية الدولية والخبرة التقنية الدولية في هذا المجال. وقال إن تطوير مؤشرات جديدة يجب أن يستفيد من أفضل الممارسات التي أسفرت عنها التجارب السابقة ومن زيادة الاشتراك القطري والإقليمي.

عرض قدمه الفريق القطري لنيبال

أفاد نائب رئيس هيئة التخطيط الوطنية في حكومة نيبال بأن منظومة الأمم المتحدة تعمل في نيبال منذ عام ١٩٥١ وأن كثيرا من النتائج الملموسة قد تحققت في تحسين حياة سكان نيبال. وقال إن الأمم المتحدة هي صديق مؤتمن وشريك أمين للحكومة. ونوه بثلاثة مشاريع يعمل فيها برنامج الأمم المتحدة واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي بشكل يكمل بعضها بعضا وتستفيد كل منها بما تتمتع به من ميزة نسبية. ولاحظ على وجه الخصوص الخطوات الثابتة التي تتخذ لتحسين التعاون من خلال التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأعرب عن سروره بوجه خاص، كرئيس لحلقة العمل الوطنية بشأن مسودة التقييم القطري المشترك، للنقاش الغني الذي يدور حول تحديات التنمية في البلد، ذلك النقاش الذي دار بسبب التقييم القطري المشترك.

وقال إن إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك قد نضج خلال ١٨ شهرا عقدت فيها سلسلة من المشاورات مع مختلف الأجهزة الحكومية التي تعمل في جمع البيانات ومع صانعي السياسة وسائر المسؤولين الذين يستخدمون تلك البيانات، وخلصوا إلى أن من الضروري تحقيق توازن بين ما هو مرغوب وما هو ممكن. ونوه بشكل خاص بالفريق المواضيعي المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة لدورهم الفعال في تحديد الاحتياجات من البيانات ومصادر تلك البيانات. وأضاف أن البيانات وهي شاملة وحديثة سوف تساعد الحكومة في الرصد المنهجي لتحقيق الأهداف المتفق عليها في المؤتمرات الدولية. وقال إن من النتائج الملموسة ما تحقق من تعاون وثيق بين الحكومة ومؤسسات الأمم المتحدة من أجل جعل التعداد السكاني القادم يراعي المنظور الجنساني.

وقال المنسق المقيم للأمم المتحدة ووالممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك في نيبال ساعد على تقييم الحالة الإنمائية العامة وتحديد التحديات الرئيسية. وقد اعتمد عليه في تحليل احتياجات التنمية كما ساعد في رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية وأهداف إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال إن التقييم حدد الفجوات في البيانات وضرورة بناء القدرات. وقال إنه جزء من استراتيجية ثلاثية تتكون من التقييم والتحليل والعمل وكل جزء منها يساند الأجزاء الأخرى. وأضاف أن مؤشرات التقييم القطري المشترك التي استخدمت تم اختيارها لأنها تناسب الوضع في نيبال وعلى أساس توفر ونوعية البيانات. وقال إن المشتركين في العملية من الحكومة ومؤسسات الأمم المتحدة وسائر الشركاء في التنمية كانوا يلتقون في مجموعات مواضيعية مشتركة بين الوكالات لتقرير المؤشرات. وأضاف أنهم توصلوا إلى اتفاق في الآراء على ١١٤ من المؤشرات على أساس المعلومات المقدمة من ٢٨ من الموارد الحكومية و٧ من الموارد الدولية ولكن بقيت بعض الفجوات. ومن أجل سد هذه الفجوات لا بد من تدعيم جهاز المعلومات الوطني في مجالات جمع البيانات وتجهيز البيانات وتنسيق النظم الإحصائية الوطنية.

وقال ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في نيبال إن وضع مؤشرات التقييم القطري المشترك في نيبال قلل من ازدواجية الجهود التي تقوم بها مختلف المنظمات وساعد على شيوع روح الفريق والإحساس بالهدف بين موظفي الأمم المتحدة في ذلك البلد. وقال إن وثيقة التقييم القطري المشترك التي تم وضعها تلقى قبولا حسنا سواء في نيبال أو خارجها. وأشار إلى الدروس المستفادة وقال إن العملية كان يمكن أن تكون أكثر مشاركة، وأنها زادت بالفعل من عبء العمل الذي تقوم به الأفرقة المواضيعية المشتركة بين الوكالات. وقال إن العملية كان يمكن أن تكون مفيدة بشكل أكبر لو استخدم النهج القائم على الحقوق من البداية.

وأضاف أن نتائج التقييم القطري المشترك قد أبرزت التحديات الإنمائية التي تواجهها نيبال وأن التحدي الرئيسي هو التخفيف من الفقر المنتشر في الدخل: إذ أن ٤٢ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الذي وضعته الحكومة، وأن خطة التنمية الوطنية تهدف إلى إنقاص هذه النسبة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن هناك تفاوتا كبيرا في الدخول وأن تصنيف نيبال على أساس مؤشر التنمية البشرية منخفض، وأن معدل نمو السكان لا يزال عاليا (إذ يتضاعف حجم السكان كل ٢٩ سنة) وأن المؤشرات الصحية، ومنها معدلات وفيات النفاس ومعدلات الوفاة للأطفال الرضع ومن هم دون سن الخامسة مدعاة للقلق. وقد سجلت نيبال أعلى معدلات وفيات الطفولة في جنوب آسيا وأن النساء في نيبال لا تتوفر لهم الرعاية الصحية قبل الولادة. وأضاف أن نسبة الالتحاق بالمدارس تتحسن ولكنها لا تزال منخفضة بالمقارنة بالبلدان الأخرى وهناك فوارق كبيرة في معدلات التعليم بين البنين والبنات. وقال إن النساء يعانين أيضا من معوقات أخرى.

وناقش ممثل اليونيسيف كيف أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يمكن أن يساعد البلد في الانتقال من مرحلة التحليل إلى مرحلة العمل. وأعطى مثالين على ذلك: ففي المثال الأول بدأ بتعليم البنات: إذ كان معدل التحاق البنات بالتعليم الابتدائي أقل ب ١٩ في المائة من الأولاد. وأضاف أنه اتضح من تحليل هذا التقييم أن البرامج الحالية لا تضيق الفجوة وأن من الضروري زيادة نسبة المعلمات وتحسين نوعية التعليم المقدم إلى البنات. وقام إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوضع برنامج مشترك من أجل تحقيق هذه الأهداف. وفي المثال الثاني تبين من التقييم وجود فجوات في بيانات سوق العمل فيما يتعلق بتوزيع العمالة بالنسبة للجنسين وعمالة الأطفال والقطاع غير الرسمي. ونتيجة لذلك اتضح أن سياسات العمالة الحكومية لا تحل بعض المشاكل الكبيرة في سوق العمالة. ومن ثم أدخل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ضمن أنشطته دعما مشتركا لإقامة نظام معلومات عن سوق العمل ولإجراء مسح للقوى العاملة.

وركز ممثل برنامج الأغذية العالمي/ المدير القطري على الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة بشكل مشترك في نيبال، فأشار إلى التركيز الجغرافي لأنشطة الأمم المتحدة في أكثر المناطق حرمانا في البلد، وقال إن منظمات الأمم المتحدة تتعاون في عدد من المشروعات في عدة محافظات تعاني من نقص الأغذية في غرب البلاد. وناقش مبادرة أتشهام في القطاع الغربي حيث تقوم اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالتعاون جميعا في مشروعات تشمل تمكين المرأة، وبقاء الأطفال ونموهم وتنميتهم، ومكافحة مرض الإيدز، وسلامة الحكم، وتوليد الدخل وفرص العمالة، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للطبقات المحرومة والمقهورة بين السكان. وقال إن هناك عدة منظمات تتعاون أيضا بشأن مبادرة مشتركة للسيطرة على الاتجار بالنساء والبنات.

وذكر الممثل الدائم لمملكة نيبال أن اختيار نيبال لتكون موضع عرض خاص أمام الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية هو دليل على الثقة المتبادلة والشراكة الناجحة بين الحكومة ومؤسسات الأمم المتحدة. وبما أن هذه المنظمات ظلت أفضل شركاء البلد الذين يعتمد عليهم، فإن الحكومة تسعى إلى زيادة التعاون معهم. وقال إن الحكومة على استعداد للعمل في إطار أي نموذج يؤدي إلى تحسين أداء التنمية في البلد، وأن الممثل الدائم يرى أن التقييم القطري المشترك هو وإطار الأمم المتحدة

للمساعدة الإنمائية هما أفضل الأدوات. إلا أنه حذر من أن نيبال لا تود أن تكون حقل تجارب لنماذج ليس لها فرص كبيرة للنجاح وأنها لا تتحمل هامشا كبيرا للخطأ. وقال إن التنسيق بين المانحين وبين القطاعات هو أمر ضروري ومحمود ولكن وضع أدوات متعددة يستخدمها مختلف المانحين يمثل مشكلة كبيرة لبلد ضعيف مثل نيبال.

وأعربت الوفود في تعليقاتها عن تقديرها للعرض الذي قدمه الفريق القطري للأمم المتحدة في نيبال وللبيانين اللذين ألقاهما نائب رئيس هيئة التخطيط القومي والممثل الدائم. وأشار عدد من الوفود إلى أهمية التقييم القطري المشترك وقالوا إنه يجب أن يكون في صميم جهود التنمية التي تقوم بها الأمم المتحدة. وأعربوا عن الأمل في أن يكون دور التقييم القطري المشترك هو التركيز على النقاش أثناء الاستعراض الثلاثي للسياسة العامة الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في المناقشات الفنية بشأن المؤشرات وبناء القدرات في اللجنة الإحصائية. وأشاروا إلى أن العرض والبيان اللذين ألقاهما رئيس الفريق العامل التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن مؤشرات التقييم القطري المشترك يوضحان ما يمكن أن يسهم به التقييم القطري المشترك في بناء القدرات، كما يظهران محورية الدور الذي تؤديه المؤشرات في مساعدة البلدان على الوصول إلى أهدافها الإنمائية الوطنية وفي توجيه المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

وأعربت عدة وفود عن سرورها لأن التقييم القطري المشترك يعطي الأولوية للمؤشرات الموضوعة وطنيا. وطلب أحد الوفود إيلاء مزيد من النظر لمسألة ملاءمة المؤشرات الإقليمية أيضا. وذكر أنه مطلوب مزيد من التحليل للتأكد من صلاحية مختلف المؤشرات لأن مؤشرا وحيدا عالميا لا يمكن أن يكون صالحا لجميع البلدان. وقال أحد الوفود إن التقييم القطري المشترك لا بد أن يكون ملكا للحكومة ولكن من الضروري إجراء مشاورات مع جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة وبقدر الإمكان مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمانحين الثنائيين كذلك. وأعرب عن الحاجة إلى مزيد من التماسك بين مختلف عمليات جمع البيانات ومتطلبات هذه البيانات في البلدان النامية. وأعرب عن الأمل بأن التحليل المشترك للظروف المحيطة يمكن أن يساعد في التقليل من عدد التحليلات التي ينبغي على المانحين والحكومات عملها.

وأكد أحد الوفود على الأهمية الحيوية للتأكيد الواضح بأن التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لا بد وأن يتفقا مع أهداف البلدان المعنية وأن الحكومات لا بد أن تقوم بدور القيادة في تطويرهما. وأشير إلى أن المؤشرات المستخدمة لرصد التقدم في أهداف المؤتمرات تحتاج إلى إعادة النظر فيها من ناحية صلاحيتها الفنية من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وهي هيئة حكومية متعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال لا توجد أهداف دولية متفق عليها كما لا توجد طريقة لرصد تطبيق الحكم الصالح. وأشار الوفد إلى أن جميع المؤشرات لا بد وأن تتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن الاتفاقات المبرمة في المؤتمرات العالمية تنطبق على الجميع وليس على الدول النامية فحسب.

وعرض أحد الوفود تقييمات حكومته لتنفيذ التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بلدين، فذكر أنه حدث تقدم في إشاعة العمل بروح الفريق وقال إن مزيدا من التعاون في وضع التقييم القطري المشترك يؤدي إلى برامج مساعدة إنمائية أفضل. وذكر بأن التقييم القطري المشترك هو عملية ستتطور وتتقدم باستمرار. وذكر متحدث آخر أن إقناع دافعي الضرائب بقيمة المساعدة الإنمائية الرسمية هو أمر يزداد صعوبة، وأن التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هما من الآليات الضرورية لإقناع الجمهور بأن الأموال التي يقدمها المانحون لا تضيع سدى. والعنصر الأساسي في العملية هو ألا تصبح بيروقراطية أكثر من اللازم وأن تظل المؤشرات مرنة حتى يمكن تلبية احتياجات مختلف البلدان النامية. ودعا نفس الوفد إلى مزيد من التنسيق مع العمل الجاري لدى المانحين الثنائيين.

وردا على ذلك قال نائب الرئيس إن بناء القدرات هو بالتأكيد أمر محوري في مفهومي التخطيط القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال إن العملية تسير سيرا حسنا في بلده، حيث أشركت الحكومة منذ بداية المناقشات حول تطوير مؤشرات التقييم القطري المشترك. وقال إن هذا أمر ضروري جدا لكي تحس الحكومة بملكيتها في العملية. ومع

ذلك فإن العملية قد كشفت إلى أي مدى من الضروري تقوية مرافق البيانات الوطنية. وأضاف أن مؤسسات الأمم المتحدة تقوم في هذا الصدد بالمساعدة في تعزيز قدرات مكاتب الإحصاء المركزية في عملها في تجميع ونشر البيانات.

وقال الممثل المقيم إن المانحين الثنائيين يشتركون في المجموعات المواضيعية وأنهم جزء من عملية المشاورات. وقال إن التحديات في المستقبل تتمثل في نقص البيانات والحاجة إلى تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لتلبية هذه الاحتياجات. وقال رئيس الفريق العامل إنه قد تحقق تقدم كبير في تنفيذ التقييمات القطرية المشتركة، ولكن العملية لا تزال في مهدها. ولا بد من الاستمرار في عملية الاستعراض والتشذيب، خاصة من أجل ضمان اشتراك الحكومات وملكيتها. ويحتاج الأمر إلى مزيد من بناء القدرات خاصة فيما يتعلق بالبيانات وتوزيعها حسب الجنس، لأن هذه لا تزال في كثير من الأحيان بدائية. وأضاف أن هذا مجال تساعد فيه مؤسسات الأمم المتحدة بشكل خاص. وقال إنه من الصحيح عدم وجود مؤشرات للحكم الصالح، ومن الصحيح أيضا أن التقييم القطري المشترك هو أداة للاستخدام في البلدان النامية، ومع ذلك فإن أجهزة الرصد في المعاهدات الدولية مهتمة أيضا بتقييم الحقوق المدنية والسياسية سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو.

المناقشات مع الرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج

ترأس سعادة غيرت روزنتال (غواتيمالا) رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان الجزء الثالث من الاجتماع المشترك، فرحب بالمديرة التنفيذية لليونيسيف والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي.

واقترح رئيس المجلس على الوفود أن تنتقل المناقشة من المستوى القطري إلى مستوى أعم . وسأل أحد الوفود عن الخطوة التالية في إدماج عملية التقييم القطري المشترك/ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في إجراءات برنامجية. وسأل كذلك عن النهج الذي يقوم على أساس الحقوق. وأبرز مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأهداف المعتمدة في قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة والتي قال عنها إنها أعطت طاقة جديدة لعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وألزمت جميع الحكومات بتحالفات عالمية ووطنية. وأضاف أن هذا يساعد الأفرقة القطرية على تنسيق أعمالها خلف أهداف قمة الألفية، مما يولد مزيدا من التعاون الفعال بين جميع الشركاء، ومن ثم يؤدي إلى تيسير البرمجة. وأكد المدير على أن تنفيذ النهج الذي يقوم على الحقوق ليس فرضا لخطة عمل من الخارج، وإنما هو فرصة لحشد جهود الشركاء على المستوى القطري من أجل تحقيق تقدم بشكل يؤيده كل إنسان. وقالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن النهج الذي يقوم على الحقوق يعطي الحكومات الأدوات التي تساعدها في الوفاء بالتزاماتها التعاهدية.

وذكرت المديرة التنفيذية لليونيسيف أن عددا من البلدان ومنها كمبوديا وموزامبيق اعتمدت نهجا يقوم على أساس الحقوق. وأكدت على ضرورة أن تكون الحكومة في موقف القيادة من ناحية عمليات التقييم القطري المشترك/ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع اشتراك جميع الفرقاء بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وذكرت أنه حدث تقدم كبير نحو تملك الحكومات للعملية وأنه يجري التنسيق بين التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من ناحية وورقة استراتيجية تخفيف الفقر وإطار التنمية الشاملة من ناحية أخرى. وأعادت إلى الأذهان كيف أن المجلس التنفيذي في الاجتماعات المشتركة الأولى كان ينظر فيما سيكون عليه التقييم القطري المشترك/ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن أعضاء المجلس في هذا الاجتماع مستعدون الآن، بعد فترة قصيرة نسبيا، لمناقشة ما تحقق. ولكي لا تكون العملية عبئا جديدا ذكرت كل من المديرة التنفيذية لليونيسيف والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن التحليل الظرفي على مستوى الوكالة لن يكون مطلوبا بعد الآن وحلت محله عمليات التقييم القطري المشترك/ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في حالات معينة.

وشكر عدد من الوفود الفريق القطري لنيبال على عرضهم الجيد ولاحظوا أن التعاون مع الأمم المتحدة في هذا البلد كان ذا قيمة وفائدة. وسأل أحد الوفود عن الكيفية التي يمكن بها للأفرقة القطرية في البلدان الأخرى الاستفادة من الدروس الناجحة لعملية التقييم القطري المشترك/ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما تبرزه تجربة نيبال، وعن نوع القيادة المطلوب ممارسته على المستوى المركزي. وسأل وفد آخر عن الكيفية التي يمكن بها دعم تطوير المعلومات ونشرها وكيف يمكن إشراك مؤسسات بريتون وودز بشكل أكبر في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وطلب أحد الوفود معلومات عن الصلة بين البيانات المستخدمة في تقارير التنمية البشرية الوطنية وتلك المستخدمة في التقييم القطري المشترك.

وأجاب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن هناك جهودا جارية لنشر الممارسات الجيدة عن طريق التدريب المشترك وأنه في الحالات التي يتبين فيها أن عملية إطار الأمم المتحدة الإنمائي متعثرة، تقوم المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بإرسال بعثات لتقييم الوضع ولمساندة الأفرقة القطرية في ممارساتها. وفي مجال نشر المعلومات نبه أعضاء المجلس إلى مواقع الإنترنت: RCNet (شبكة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة) وDevLink (معلومات لدعم الأفرقة القطرية للأمم). وأضاف أن تقارير التنمية البشرية القطرية تعتمد اعتمادا كبيرا على التقييم القطري المشترك. وقال أيضا إن مؤسسات الأمم المتحدة تتعاون مع مؤسسات بريتون وودز عن طريق إشراكها في أطر التنمية الشاملة والورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر. وقال إن المطلوب في النهاية هو ملكية وطنية قوية.

وأشار أحد الوفود إلى أن جمع البيانات الوطنية في البلدان النامية يتسم بالضعف بشكل عام وأكد على الحاجة إلى بناء القدرات. وذكر وفد آخر أن مؤشرات التقييم القطري المشترك يجب أن تتنوع وأن تتسم بالمرونة حسب حالة كل بلد. وطلب وفد آخر إيضاحات عن دور اللجان الإقليمية. وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن هناك اتصالا مع اللجان الإقليمية وأن هناك تفاعلا متناميا بشكل أفضل. وذكرت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن منظمتها ساندت اللجان الإقليمية في جمع البيانات، وأضافت أن هناك بالفعل قدرا كبيرا من التعاون في هذا المجال.

وذكر المدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي أن هناك فترات في التاريخ حدثت فيها تحولات ضخمة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأن عملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي أداة منطقية ومعقولة لفهم تلك الحركات السابقة، بما في ذلك المؤتمرات الدولية التي عقدت في التسعينات. وقال إن هناك الآن إرادة للتعاون وهناك كثير من الفرق القطرية الفعالة. وأشار مع ذلك إلى أن لكل منظمة ولايتها الهامة والمستقلة.

ولخص رئيس المجلس المناقشة، فقال إنه حدث تقدم مهم في مجال أطر المؤشرات، وأكد على أهمية الملكية الحكومية، وعلى أهمية أن تراعى، في أطر المؤشرات، الحاجات المحلية.

<u>بيان من المديرة التنفيذية لليونيسيف بشأن أمن الموظفين</u>

توجهت المديرة التنفيذية لليونيسيف بخطاب إلى الاجتماع نيابة عن المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن القلق على سلامة الموظفين في الميدان، فقالت إن سلامة موظفي الأمم المتحدة أمر ذو أهمية قصوى للمنظومة بأكملها. وقد زادت المخاطر زيادة حادة في السنوات الأخيرة بما يتناسب مع انتشار الصراع المسلح وزعزعة الاستقرار. وقالت إن الحاجة تدعو بشدة إلى موارد إضافية لتحسين أمن الموظفين في الميدان. والحكومات هي وحدها التي تستطيع تقديم الإرادة السياسية والموارد الإضافية اللازمة، وهي وحدها التي بوسعها اتخاذ التدابير التي تقضي على بيئة الإفلات من العقاب التي تسمح لمن يرتكبون الجرائم ضد موظفي الأمم المتحدة بالبقاء أحرارا.

وأشارت إلى أن الأمين العام قدم سلسلة من المقترحات التي تهدف إلى تأمين الحد الأدنى من ترتيبات الأمن للموظفين، وطلب تخصيص مبلغ إضافي قدره خمسة ملايين دولار يودع في صندوق استئماني لهذا الغرض، ولكن التبرعات لم تصـــل إلى الصندوق، ومن ثم فهي تناشد المجلس التنفيذي تقديم التزام رسمي للصندوق من أجل حماية موظفي الأمم المتحدة.

واختتم رئيس المجلس الاجتماع بتوجيه الشكر إلى الأعضاء الموقرين على المنصة وإلى الرؤساء التنفيذيين للوكـالات، وإلى الزملاء في المجلس التنفيذي، وقال إن الاجتماع قدم قيمة مضافة للمنظمات المعنية دون أن يقلل من مسؤولياتها. وقـــال إن تقرير الاجتماع المشترك سيحيله إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على طلبه، المكاتب الثلاثة للمجالس التنفيذية.